

واقع الدراسات العثمانية في المملكة الأردنية الهاشمية المنطلقات والتوجهات مع رصد بيبليوغرافي

د. سلطنة الرويلي
الجامعة الأردنية

smrwaili@ju.edu.sa

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز سعة الاعتناء بالدراسات العثمانية في الدولة الأردنية، سواء في الجامعات ومراكز البحوث أو كأفراد، وسبب ذلك الحاجة إلى كتابة تاريخ البلاد بالاستناد إلى وثائق تلك الحقبة. وتكلفت العملية ببلورة ملامح مدرسة أردنية في كتابة تاريخ بلاد الشام في العهد العثماني، مرتكزة على تحقيق التراث ونشره وترجمته إلى العربية.

بدأت الكتابات الأردنية معادية للدولة العثمانية غداة الثورة العربية الكبرى (1916) وانتهت إلى تثمين التراث العثماني بإخضاعه إلى دراسة منهجية صارمة لمصادره والمتمثلة في وثائق مختلف الإدارات والمؤسسات ببلاد الشام (ولواء عجلون على وجه التخصيص) مثل: دفاتر الطابو، المهمة، السالنامات، سجلات المحاكم الشرعية والكنائس والأديرة.

الكلمات المفتاحية: الأردن، الدراسات العثمانية، الأرشيف العثماني، بلاد الشام.

Abstract

مقدمة:

اتجهت عناية الدارسين منذ منتصف القرن الماضي إلى الاعتناء بالدراسات العثمانية، وأفردت بعض الجامعات أقساماً ومساقات لتدريس التاريخ العثماني، وتوّجت العناية بهذا الحقل بإنشاء مراكز بحث خاصة في التاريخ العثماني في بعض الدول العربية، مثل تونس التي أنشأ فيها الدكتور عبد الجليل التميمي عام 1982م

This study aims to show the importance of ottoman studies in public interest in Jordan. Liwa Ajloun was part of Bilad elCham circumscription under the Ottoman Empire and needed to have autonomous history. No way without the ottoman administration records. The first Jordanian studies were hostile to the Ottomans after the Arab revolution in 1916. The critical and methodological approach has permitted to valorize the ottoman patrimony rich and diverse with its documents as registers -of mahakim, churches, Tabo, Muhimme daftari, Salinamat-produced by different institutions and ottoman administrations during the long occupation. Since the 1970's, numerous studies, editions, translations to Arabic and publications of these rich registers opened large perspectives to researchers for new approaches and new investigations in Jordan History. These contributions, both individual and institutional, portrayed a sort of Jordanian school of writing history based on critical analysis of these ottoman archives.

Key words: Jordan, Ottoman studies, Ottoman archives, Bilad elCham.

لجنة عربية للدراسات العثمانية، ومع ذلك فقد بقيت هذه الجهود تقتصر على تاريخ كل قطر عربي في إطار الدولة العثمانية، من باب التأريخ المحلي لكل دولة على حدة.

وتحاول هذه الورقة تلمّس واقع الدراسات العربية التي جرى إعدادها عن الدولة الأردنية بحدودها السياسية الحالية في الحقبة العثمانية، سواء من قبل الباحثين المتخصصين أو من خلال مراكز البحث المعتبرة في الأردن مثل: لجنة تاريخ بلاد الشام، واللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن وغيرهما من مراكز البحوث العلمية. ومحاولة رصد النتائج العلمي المقدم في هذا الجانب، وبيان مقدار أهميته والاعتناء به.

وقد وقع اختياري على دولة الأردن مجاًلاً للبحث لوفرة الدراسات فيها عن الحقبة العثمانية، والاعتناء الظاهر بالدراسات العثمانية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، إضافة لقُرْبِي من مراكز البحث الأردنية، التي أنهيت فيها مرحلتي الدراسة للماجستير والدكتوراه.

الاعتناء بالدراسات العثمانية:

كان الأردن قبل قيام الثورة العربية الكبرى، ثم تأسيس الإمارة، أحد أولية دمشق الشام في العهد العثماني، واسمه لواء عجلون، وكان هذا اللواء يشغل مساحة واسعة من البلاد الأردنية وفق الاعتبارات السياسية الحالية، وبموجب دفتر طابو مفضّل لواء عجلون (970) فإنّ حدود هذا اللواء تنحصر في المنطقة الممتدة بين نواحي بني كنانة وبني جُهْمَة وبني الأعسر شمالاً (وكانت هذه النواحي خارجة عن اللواء وداخله في لواء حوران)، حتى وادي موسى جنوباً، وبين نهر الأردن والبحر الميت نزولاً إلى وادي عربة غرباً حتى طريق الحجّ الشّامي شرقاً. وضمّ هذا اللواء في الثلث الأول من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي عدداً من النواحي، هي: ناحية عجلون والسّلط وعلان والكرك، إضافة إلى طوائف الغربان في اللواء (البخيت والحمود، 1989، 10، 9، 13)؛ وفي نهاية القرن أصبح اللواء يشمل سبع نواح، عندما فصلت ناحية بني علوان وناحية كورة

عن عجلون، وقُيّدت كناحيّتين مُستقلّتين، وسُجّلت ناحية الغور مُستقلّة عن السّلط (البخيت والحمود، 1991، 10، 12)، وكان يتبع لكلّ ناحيةٍ منها العديد من القرى والمزارع إضافة إلى طوائف العُربان.

وتعتبر المؤلّفات الأردنيّة عن الحقبة العثمانية قليلة حتى قيام الثورة العربيّة الكبرى، ويمكن رصد بعضها، منها كتاب عقيل أبو الشعر الذي ألّف كتاباً بعنوان «العرب تحت النير التركي» وطبعه في باريس سنة 1912م (أبو الشعر، هند، 1995، 562). ومنذ انطلاق الثورة العربيّة الكبرى عام 1916م بدأت عملية التّأليف الأردنيّة عن العهد العثماني، وتمثل ذلك بإصدار العديد من كتب المذكرات والسير التي كتبها بعض القادة العسكريين الذين رافقوا تلك العمليات الحربيّة، فأرخوا لهذه الحقبة الإنقلابيّة، ومن بين هؤلاء محمد علي العجلوني (1960)، الذي سجل مذكراته عن الثورة العربيّة الكبرى، ومذكرات فائز الغصين (1956)، ومذكرات أحمد قدري (1956).

واتسمت هذه المؤلّفات بنظرة سلبية تجاه الحكم العثماني، وأن الضعف الذي آلت إليه الدولة كان السبب وراء قيام الثورة العربيّة الكبرى والنزوع إلى التحرر والاستقلال، إضافة إلى التركيز على أحوال العرب السيئة أثناء الحكم العثماني ومقدار الإهمال الذي تعاني منه الولايات العربيّة.

وتشير الدكتورة هند أبو الشعر (1995، 16، 17)، بخصوص استفادتها من المذكرات الشخصية، إلى وجوب الحذر والتدقيق عند الأخذ منها لتضارب الآراء حول صحتها، واهتمام المذكرات بالجانب الشخصي لصاحبها والذي لا يخلو من عواطف وأهواء.

واستمر البحث في التاريخ العثماني ضئيلاً طيلة نصف قرن، نتيجة لعدم توفر مراكز البحث وعدم وجود جامعة أو معاهد علميّة عليا في البلاد، واستمر ذلك حتى عام 1962م عندما تم إنشاء الجامعة الأردنيّة، وإنشاء قسم للتاريخ فيها، وأيضاً التحاق عدد من أبناء الأردن بجامعات البلدان المجاورة لدراسة التاريخ وغيره من العلوم، وكان من أوائل هؤلاء الدكتور عبد الكريم غرايبة الذي تحصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكيّة

في بيروت عام 1947م، ثم نال الدكتوراه من لندن عام 1950م، وسافر إلى تركيا لدراسة الوثائق العثمانية في السنة الدراسية 1969-1970م، وفي مرحلة لاحقة الدكتور محمد عدنان البخيت، والذي اختار لأطروحته في الدكتوراه عنوان: «ولاية الشام العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي» وأعدّها في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن عام 1972م.

التأليف

تنوعت الدراسات الأردنية عن الدولة العثمانية بين بحوث علمية تناولت تاريخ الأردن طيلة العهد العثماني، ودراسات أخرى تتعلق بجوانب محددة من مفاصل الدولة العثمانية والخدمات الاقتصادية والعمرانية والأثرية وطرق الحج... إلخ، إضافة إلى نشر التراث العثماني خاصة الوثائق والسجلات ودفاتر الطابو والسجلات الكنائسية، وسيتم تالياً الإشارة إلى نماذج من هذا الإنتاج العلمي.

التحقيق ونشر التراث والترجمة:

لم يكن الأرشفة العثماني الغني بمادته وكثرة محتوياته ومقتنياته متاحاً لجمهرة الباحثين حتى سبعينيات القرن الماضي، ولم يكن معروفاً إلا لدى قلة من الباحثين في الوطن العربي، وسبب ذلك عدم معرفة الباحثين ومنهم بعض الأتراك أيضاً اللغة العثمانية التي كُتبت بها تلك الوثائق، إضافة إلى تأخر عملية تصنيفها وفهرستها، والصعوبات الإدارية والبيروقراطية في بعض المكاتب التركية التي تحد من إمكانيات الاطلاع والتصوير وتعيق عملية البحث فيها، كل ذلك قلل من فرص الاستفادة من محتوياتها في تلك الفترة (صبايان، 2013، 423).

وانطلقت عملية دراسة الوثائق العثمانية من الحاجة الأردنية لكتابة تاريخ الدولة، ومحاولة التأريخ لها من جديد، ذلك أنه لما كان تناول المصادر الجغرافية والتاريخية للبلاد الأردنية قليلاً، وعلى درجة من شحّ البيانات، فقد بدت الحاجة ملحّة إلى الاستفادة من الوثائق العثمانية، بأنواعها المختلفة، في دراسة تاريخ وجغرافية المواضيع التي غفلت عنها تلك المصادر، واستكمال

ما توقفت عنه في الحقبة المتأخرة من تاريخ هذه البلاد خاصة إبان العهد العثماني، والتمسك بما فيها من بيانات، رغم الصعوبات الكثيرة التي لاقاها الباحثون في ترجمة الوثائق العثمانية إذ أن تسميات المواضع جاءت في أصولها العثمانية مُهملة غير منقوطة، إضافة إلى اندثار بعض القرى وغياب المزارع المذكورة في السجلات والوثائق، أو تغير اسمها (الرواضية، 2010، 50). وكذلك دفاتر المهمة العثمانية، حيث تواجه الباحث فيها صعوبة قراءة الخط المكتوبة بها، وصعوبة مصطلحاتها ومدلولاتها، إضافة إلى كونها مادة جامدة لا تستهوي الباحثين لقراءتها، وتحتاج إلى صبر وتأن في تحليلها، خاصة مع كونها كمية كبيرة من الوثائق فهي تقع في نحو 266 مجلداً، بما يعني آلاف الصفحات التي تحتاج إلى قراءة وتنقيب وبحث متأن (صابان، 2013، 429).

وتشمل الوثائق العثمانية على: دفاتر الطابو (طابو دفتری) وسجلات التسوية وخرائطها، والسالنامات⁽¹⁾، ودفاتر المهمة⁽²⁾، وسجلات المحاكم الشرعية، وسجلات الكنائس والأديرة.

وقد نالت دفاتر الطابو اهتمام الباحثين الأردنيين⁽³⁾، فتم تحقيق ونشر العديد منها، والجدير بالذكر أن العثمانيين اعتنوا بعملية الإحصاء أو «التحرير» (ويركي ونفوس صاييمي) أي «إحصاء الضرائب والشكّان»، لمعرفة مقدّرات

1 السالنامة: كلمة فارسية مكوّنة من مقطعين: (سال) ومعناها السنة، و(نامة) ومعناها كتاب أو رسالة؛ فيكون معناها الكتاب السنوي. وهي تهتم بكل ما يتعلّق بالدولة ومرافقها المختلفة، وقد صدرت أول سالنامة عثمانية في عهد السلطان عبد المجيد سنة 1263هـ/1847م. (بيات، 2003، 204؛ 1998، 161).

2 دفاتر المهمة: وهي سجلات تتضمن ما جرى تقييده في قلم الديوان العثماني من القرارات والأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني، وتشتمل على كل ما يجري بحثه في اجتماعات الديوان مما يثقل بشؤون الدولة العثمانية داخلياً وخارجياً، ويبلغ عدد هذه الدفاتر نحو 266 دفترًا تغطي المدة الزمنية بين عامي 961. 1323هـ/ 1553 - 1905م، أي طيلة العهد العثماني تقريباً. (صابان، 2013، 428، الهامش رقم/ 2).

3 عن أهمية دفاتر الطابو وقيمتها العلمية انظر: (أبو الشعر، 1995، 4، 7).

البلاد البشرية والمادية والمالية، ولغايات توزيع التيمار⁽¹⁾، وأودعوها في دفاتر خاصة سميت «تحرير دفترلي» أو «طابو دفترلي» أي دفاتر التحرير أو الطابو. وكانت الدفاتر على نوعين:

- دفتر المفصل، وتميّز فيه أنواع الجبايات حسب الجهة التي خصّصت لها؛ فيوزّع ما يعود منها للسُلطان أو للخزانة الأميرية، ويميّز منها ما يخصّ الأوقاف⁽²⁾، ويفرّق الباقي على الأمراء وأصحاب الزعامات وأرباب التيمار، مع بيان مقدار نصيب كلّ منهم.

- والنوع الثاني يسمّى: دفتر الإجمال، يقيّد فيه اسم المستحقّ للجباية، وأسماء الأماكن التي يحقّ له جباية ما خصّص له منها، فلا يُدرج فيها أسماء السُكّان ولا عددهم ولا تُفصل فيها أنواع الجبايات، وكانت عملية الإحصاء هذه تُعاد حسب ما تقتضيه الحاجة، مرة كلّ ثلاثين سنة، أو عندما تبدّل الأوضاع ولا يعود معها الدفتر مطابقاً للواقع (أوغلو، 1990، 132، 131).

قام الدكتور محمد عدنان البخيت وبمشاركة مع الدكتور نوفان الحمود بتحقيق وترجمة عدد من هذه الدفاتر؛ ومن ثمّ دراستها دراسة معمقة لاستخلاص البيانات والإفادات التي تتضمنها، وهي تغطّي الفترة العثمانية المبكّرة، الممتدّة من الثلث الأوّل من القرن العاشر الهجريّ/ السادس عشر الميلاديّ حتى مطلع القرن الحادي عشر الهجريّ/ نهاية القرن السادس عشر الميلاديّ، منها على سبيل المثال:

- دفتر مفصل لواء عجلون: دَفَتَر الطَّابُو رقم (970) والذي يعود إلى القرن العاشر الهجريّ ويُرجّح أن يكون تحريره قد تمّ في عهد السُلطان سليمان

1 نظام التيمار: وهو أن تعطي الدولة لبعض الفئات من العسكر حقّ جمع وجباية بعض الرسوم والضرائب لحسابهم الخاص كبدل عن عدم تقاضيتهم لرواتب شهرية، وذلك مقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة كالخدمة العسكرية والمشاركة في الحروب وحفظ الأمن. انظر: (أوغلو، 1987م، 145)؛ (أوغلو، 1990م، 131)؛ (أوغلي، 1999م، ج 1/650).

2) إذا زادت الأوقاف عن دفتر المفصل لكبر مقدارها وقصّر عن الإحاطة بها، كانت تفرد في دفتر مستقل بها، يسمّى «دفتر الأوقاف»، انظر: (أوغلو، 1990، 132).

القانوني، ويختص بلواء عجلون، أحد الألوية الرئيسية التي تتبع ولاية دمشق الشام، وهو لواء يشمل الآن معظم مدن وقرى المملكة الأردنية الهاشمية. وهو دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، عمان، الجامعة الأردنية، 1989م.

- دفتر مفصل ناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواحقها التي كانت في تصرف الأمير طره باي سنة 945هـ/ 1538م، دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1989م.

- دفتر مفصل خاص لواء الشام (طابو دفتر 275) سنة 958هـ/ 1551م، دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت، مطبعة بنك البتراء، عمان، 1989.

- دفتر مفصل لواء عجلون: طابو دفتر رقم (185) ويعود تاريخه إلى سنة 1005هـ/ 1596م. دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت و نوفان الحمود، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1991م.

- دفتر مفصل لواء عجلون (طابو دفتر 181 سنة 1005هـ/ 1596م، دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1989م، وأعيدت طباعته عام 2008م.

- كتاب لواء القدس الشريف من دفتر تحرير (T. D. 131)، دراسة وترجمة وتحقيق محمد عدنان البخيت و نوفان الحمود، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2007م.

أما سجلات المحاكم الشرعية، فمن أوائل من نبه الى أهمية سجلات المحاكم الشرعية والإفادة منها هو الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات عندما قام بإعداد دراسة مبكرة من خلال سجلات المحاكم الشرعية في محكمة السلط والتي جاءت بعنوان: السلط دراسة عمرانية بشرية 1296-1345هـ/ 1881-1926م. (خريسات، 1986)، وهذه السجلات من المصادر المهمة لدى الباحثين، فهي على قدر من الأهمية في بيان طبيعة الحياة الاجتماعية ومعاملات الناس ومكونات المجتمع والعلاقة القائمة بين

عناصره، كما تضمنت تفصيلات مهمة عن العشائر وفرقها وشيوخها وأماكن سكنها، والعادات السائدة في المجتمع والظواهر الاجتماعية الأخرى⁽¹⁾، وقد تم نشر العديد من سجلات المحاكم الشرعية، منها على سبيل المثال:

- سجل محكمة القدس الشرعية رقم (388)، ورقم (389) : فهارس تحليلية - قيود الوثائق والحجج الشرعية الصادرة من محكمة القدس الشريف الشرعية، إعداد عبلة سعيد المهدي، إشراف وتقديم محمد عدنان البخيت، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، 2006م.
- سجل محكمة السلط الشرعية 1885-1883م، إعداد محمد خريسات، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 2007م.

- سجل محكمة القدس الشرعية رقم (387): فهارس تحليلية - قيود الوثائق والحجج الشرعية الصادرة من محكمة القدس الشريف الشرعية، إعداد عبلة سعيد المهدي، إشراف وتقديم محمد عدنان البخيت، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، 2007م.

- سجل صادر وارد محكمة السلط الشرعية، نموذج من الحياة الادارية 1920-1922م، إعداد محمد خريسات، مؤسسة حمادة، أربد، 2008م.

مراكز البحوث والدراسات

أولاً، لجنة تاريخ بلاد الشام

تم تشكيل اللجنة في عام 1972م وتُعنى بدراسة تاريخ بلاد الشام من خلال إقامة مؤتمرات علمية دولية وإعداد ونشر دراسات علمية في مختلف الجوانب المتعلقة بتاريخ الأردن، فلسطين، سورية ولبنان في مختلف العصور من النواحي السياسية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والمالية والمعمارية والاجتماعية، وقد صدر عنها ثلاثة وأربعون مجلداً باللغتين العربية والإنجليزية.

1 عن أهمية سجلات المحاكم الشرعية وقيمتها في إجراء البحوث العلمية، انظر: (الحمود، 1996، 23 - 25)؛ (أبو الشعر، 1995، 10 - 15).

أما المؤتمرات العلمية فقد أنجزت اللجنة عقد تسعة مؤتمرات دولية بالتعاون ما بين الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة دمشق، كان أولها: المؤتمر الدولي الأول لتاريخ بلاد الشام، وموضوعه «تاريخ بلاد الشام حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي»، 1974م، وآخرها: المؤتمر الدولي التاسع لتاريخ بلاد الشام وموضوعه «الزراعة في بلاد الشام منذ العهد البيزنطي وحتى العصر الحديث»، 2011م.

ثانياً، مركز الوثائق والمخطوطات (الجامعة الأردنية)

تأسس هذا المركز عام 1972م، ومقره في داخل حرم الجامعة الأردنية ضمن مبنى مستقل، أسسه الدكتور محمد عدنان البخيت، ولا زال يرأس مجلس إدارته إلى اليوم.

وجاء إنشاء المركز تلبية لحاجة كان يستشعرها القائمون على إدارة الجامعة لتشجيع البحث العلمي والعناية بالتراث وتهيئة المناخ السليم للدارسين، فتولى المركز مهمة جمع الوثائق والمخطوطات وسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام والصحف إضافة إلى جمع التقارير والخرائط والرحلات والروايات والملفات والمذكرات والصور وحفظها وتوثيقها حسب الأصول العلمية.

وقد استطاع المركز تصوير كمية كبيرة من الأرشيف العثماني من خلال مخاطبة أعلى السلطات في الدولة التركية للسماح بتصويرها على الميكروفيلم، وتم التفاهم مع بعض المكتبات العالمية لتصوير بعض مقتنياتها من المخطوطات العربية على الميكروفيلم، فتم تصوير نحو ألف مخطوط من مكتبة الكونجرس بواشنطن، ومكتبة هوتن (جامعة هارفرد)، ومكتبة جامعة ميتشجان ومكتبة جامعة برنستون وجامعة ييل وغيرها من المكتبات الكبيرة، فاشتمل المركز بذلك على كمية من المخطوطات الأصلية والمصورة مع إعداد فهرس تفصيلية لها.

وكان من أبرز إنجازات المركز الكبيرة ترجمة ونشر كتاب: «الأرشيف العثماني»، وجرى نشره بالتعاون مع مركز الأبحاث التركي (إرسیکا)، ويعد الكتاب أكبر دليل شامل عن الأرشيف العثماني (صابان، 2013، 427).

ثالثاً، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي

تم إنشاءها في عام 1980م ومقرها العاصمة الأردنية عمان، والجدير بالذكر أن الاسم القديم لها منذ تأسيسها هو: "المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية"، وجرى تغيير الاسم في عام 1999م، ولم يكن في أهدافها آنذاك التركيز على تاريخ الأردن، لكن ونتيجة لعدم توفر دراسات علمية رصينة عن تاريخ الأردن فقط طلب الملك الحسين بن طلال في عام 1987م من الرئيس الأعلى للمجمع، وكان آنذاك الأمير الحسن بن طلال، إيجاد لجنة خاصة معنية بالتأريخ للأردن على مر العصور وفي كافة الجوانب، فتم تأسيس وإنشاء اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، بمشاركة العديد من الجامعات في ذلك الوقت، وجرى العمل على إنجاز بحوث ودراسات في مختلف جوانب الحياة، تمثلت في إصدار نحو ثمانين كتاباً.

ولما كان العهد العثماني من أطول عهود الحكم التي خضعت لها هذه المنطقة، فقد أصدرت اللجنة العديد من الكتب، وكان نصيب الدراسات المتعلقة بالعهد العثماني نحو ربع هذه الإصدارات، ومن أبرزها:

- قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية، أ. عليان الجالودي، ود. محمد عدنان البخيت.
- السكان والحياة الاجتماعية في الأردن، د. أحمد الربابعة، ود. أحمد حمودة.
- الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى (طبعة ثانية)، سليمان الموسى.
- منطقة البلقاء والكرك ومعان (1864-1918م)، أ. محمد الطروانة، ود. محمد عدنان البخيت.
- مشروع الملك الحسين بن علي للوحدة العربية (1916-1924م)، أ. جبر محمد الخطيب.

4. الجهود البحثية والعلمية الفردية:

أولاً، الأستاذ الدكتور عبد الكريم الغرايبة (الشيخ المعلم - ت 2014م)

وجاء اهتمامه بالدراسات العثمانية مبكراً، منذ إعداداته لأطروحة الدكتوراه التي لم تنشر لغاية الآن وهي بعنوان: «العلاقات التجارية بين إنجلترا والدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي»، وحصل من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية School of Oriental and African Studies على درجة الدكتوراه عام 1950م، وكان من الطلبة القلائل الذين استخدموا مراسلات التجار المحفوظة في المتحف البريطاني تحت اسم Cotton Department هذا بالإضافة إلى إفادته من وثائق P.R.O (Public Record Office)، واستفاد أيضاً من المصادر العربية المتعلقة بالموضوع (الشناق، 2014، 205).

كما قدم عبد الكريم الغرايبة مجموعة من الدراسات التي تناول العلاقة بين العرب والعثمانيين، ومنها:

- سورية في القرن التاسع عشر، (1962).
- مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500 - 1918م، (1960).
- تاريخ العرب الحديث، (1984).

ثانياً، الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت

ترتبط أغلب إنجازات البخيت العلمية بالعهد العثماني، بناءً على تخصصه في التاريخ الإسلامي، وكان عنوان أطروحته: «ولاية الشام العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي» وأعدّها في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن عام 1972م. وهي الدراسة التي طورها في كتاب نشره فيما بعد باللغة الإنجليزية عام 1982م، بعنوان «The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century»، وساعده على التوسع في هذا المجال إتقانه للغة التركية إضافة إلى العربية والإنجليزية. وتكشف قائمة بحوثه ومؤلفاته على غنى البحوث والدراسات التي قدمها، إما بشكل مستقل أو بمشاركة باحثين آخرين.

أولى البخيت جلّ اهتمامه لتحقيق ونشر الوثائق العثمانية الخاصة بالأردن وفلسطين، خاصة دفاتر الطابو العثمانية، وقد كانت الوثائق العثمانية بأنواعها المختلفة بعيدة عن تناول مراكز البحوث العربية والأجنبية (الحديثي، 1988، 281)، فضلاً عن الدارسين الباحثين، واستمرت الحال كذلك حتى الثلث الأخير من القرن العشرين عندما تنبّه الدكتور البخيت إلى أهميتها، ووجد فيها ما يمكن أن يسدّ جزءاً من النقص الحاصل في الدراسات التاريخية والجغرافية للبلاد الأردنية، فبذل جهداً كبيراً في رصدها وواصل البحث عنها وتصوير ما تيسر له منها (البخيت و الحمود، 2005، 7).

ويذكر الدكتور سهيل صابان (2013، 429)، أن البخيت من أوائل الذين عرفوا قيمة الوثائق العثمانية ودفاتر المهمة، بل «إنه أول باحث عربي تعرف على هذا التصنيف فيما يتعلق ببلاد الشام وبدأ الإفادة من مقتنياته»، حيث تنبه إلى فائدتها منذ عام 1967م عندما كان يحضر رسالة الدكتوراه بلندن.

وتلخص الدكتورة هند أبو الشعر (2013، 26)، مجمل إنجازات البخيت بقولها: «يحبس للبخيت تأسيسه لمدرسة أردنية في كتابة تاريخ بلاد الشام في العهد العثماني، تقوم على دراسة نوعية ومنهجية للمصادر، وفتح الأرشفة العثماني والمحلي، في محاولة لقراءة متوازنة تجمع المصدر الرسمي والمحلي والعلمي معاً، وامتازت بفتح أرشفة الطابو وسجلات التسوية وسجلات المحاكم الشرعية والصحافة وكتب الرحلات وسجلات الوقف الإسلامي والمسيحي، وسجلات الأديرة والكنائس والمدارس والسالنامات والأوراق المحلية، فضلاً عن الوثائق الغربية في محاولة لكتابة تاريخ متوازن يدرس كل المصادر ويحللها ويقدم دراسات ملتزمة بالأرض والإنسان في بلاد الشام، وفي الأردن وفلسطين على وجه الخصوص».

ثالثاً، الأستاذ الدكتور نوفان الحمود

وهو أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة الأردنية، ومدير مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة ذاتها، وارتبطت مسيرته البحثية بمسيرة أستاذه البخيت، وتلازما معاً بالمشاركة في العديد من الأعمال العلمية، وأغلب

المؤلفات والترجمات والتحقيقات التي أنجزها البخيت وتقدم عرضها سابقاً، كانت بمشاركة الحمود.

وإضافة إلى بحوثه المشتركة مع الدكتور عدنان البخيت، فقد نشر العديد من الدراسات المستقلة، منها دراسة بعنوان: «لواء نابلس في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي على ضوء دفتر إجمال لواء نابلس» (2013)، وكتاب «عمان وجوارها خلال الفترة 1281 - 1340 هـ / 1864 - 1921م» (1996).

رابعاً، الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات

أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة الأردنية، وهو أول من تنبه إلى أهمية سجلات المحاكم الشرعية والنظامية كما أشرت سابقاً، أنجز العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بتاريخ الأردن في العهد العثماني، لاسيما من خلال السجلات، كان من أبرزها:

- سجل الحاكم المنفرد / الكرك 1919م، (2005)، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.
- سجل أذون النكاح / السلط 1919-1923م، (2006)، مؤسسة حمادة، أربد.
- سجل محكمة السلط الشرعية 1885-1883م، (2007)، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.
- سجل عمارة مسجد السلط الصغير 1905-1907م، (2008)، وزارة الثقافة الأردنية، عمان.
- سجل غرفة تجارة السلط 1937م، (2009)، مؤسسة حمادة، أربد.
- ولم يقتصر عمله على دراسة السجلات فقط؛ بل استفاد منها في دراسات لاحقة، منها كتاب «مسيحيو الفحيص من خلال سجلات المحكمة الشرعية بالسلط»، (2014)، الجامعة الأردنية، عمان.

خامساً، الأستاذة الدكتورة هند أبو الشعر

أستاذة التاريخ الحديث بجامعة آل البيت (الأردن)، وقد أبدت اهتماماً كبيراً بالدراسات العثمانية، سواء في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، أو في بحوثها المستقلة التي نشرتها فيما بعد، ومن مؤلفاتها المتعلقة بالعهد العثماني:

- إربد وجوارها (ناحية بني عبيد 1850 - 1928)، (1995م).
- سجلات الأراضي في الأردن (1876-1960)، (2002م).
- دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للأردن في العهدين العثماني وإمارة شرقي الأردن، (2007م).
- دراسات تاريخية في قصبات وقرى الأردن 1890-1946م، (2013م).
- كما أنجزت الدكتورة هند أبو الشعر، أهم دراسة عن الأردن في العهد العثماني، وعنوانها: "تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (2001)، والدراسة تغطي حقبة زمنية ممتدة وطويلة (922 - 1337هـ/ 1516 - 1918م).

المنطلقات الفكرية للدراسات العثمانية:

- لمعرفة المنطلقات والرؤى والأفكار التي انبعثت منها الدراسات فيمكن التمييز بين نوعين من المؤلفات الأردنية عن الدولة العثمانية:
- المؤلفات التي رافقت الثورة العربية الكبرى حتى نشوء الإمارة وتأسيسها عام 1923م.
- البحوث والدراسات التي أنجزت ونُشرت في الثلث الأخير من القرن العشرين.

فقد كانت المؤلفات التي رافقت الثورة العربية الكبرى أو تلك التي أعقبتها مدفوعة بالحماس والعاطفة ضد الوجود التركي والحكم العثماني لهذه المنطقة، وسعت لإثبات سوء الإدارة والإهمال الذي عانت منه

المنطقة بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام، مما فسح المجال للدول الغربية للتدخل في شؤونه ومحاولة السيطرة على مقدراته، واستشراء الفساد وإرهاق كاهل الأهالي بالضرائب والرسوم وإغفال الحياة التعليمية والصحية، واستشراء الأمراض بين المواطنين، ولا يمكن استغراب ذلك خاصة وأن الأيدلوجية الفكرية للحكم في الأردن تنبثق من إرث الثورة العربية الكبرى التي أنهت الوجود العثماني في المنطقة، وبالتالي فقد كانت كتب المذكرات الأولى مشحونة بالعواطف السلبية التي تظهر مدى انزعاج المواطنين من الإدارة العثمانية للبلاد.

وتشير الدكتورة سهيلة الريماوي (1992)، في كتابها الاتجاهات الفكرية للثورة العربية، إلى أن السمات التي تشكلت في أذهان الناس في تلك الحقبة عن الإمبراطورية العثمانية تمثلت في الشعور لدى العرب بتفشي الجوع والفقر المدقع، وانتشار الجهل والمرض وكثرة الضرائب والزج بهم في حروب أضاعت أجزاء واسعة من الدولة العثمانية، والسياسة السيئة التي انتهجها الاتحاديون نحو العروبة والإسلام. وقد استطاعت تكوين هذه الفكرة من خلال الإطلاع على صحافة تلك الحقبة، وخاصة جريدة القبلة الناطقة باسم الشريف الحسين بن علي.

أما المؤلفات والبحوث العلمية التي صدرت في أواخر القرن العشرين، فقد جاءت على نحو مغاير تماماً، وكانت على قدر كبير من الحيادية والموضوعية والرصانة العلمية، وكشفت عن اهتمام كبير من قبل السلطة العثمانية، خاصة إبان قوة السلطة وقبل ضعفها، لرفعة المنطقة وتنظيمها وحسن إدارتها وتقديم الخدمات للمواطنين والأهالي في كافة جوانب الحياة. وابتعدت عن إطلاق الأحكام القطعية دون الاستناد إلى وثائق ودلائل قاطعة، وكانت هذه الدراسات قد اعتمدت بشكل مباشر على وثائق رسمية مزودة بأرقام وتفصيلات لا تتدخل فيها الأهواء.

إن من يطالع هذا الكم الكبير من الدراسات العلمية التي أجريت في الأردن عن الحقبة العثمانية تحديداً، يلمس مقدار الاهتمام بكتابة تاريخ متوازن يعتمد على كافة المصادر المتاحة، مع التركيز على المصادر الأولية

وأهمها الوثائق والسجلات العثمانية بشكل خاص، وتحليلها واستنباط البيانات منها، دون التأثير بالأهواء أو العواطف سلباً أو إيجاباً، وهو ما أعطى هذه الدراسات صفة الريادة والاحترام في أوساط الباحثين، أما تلك البحوث والدراسات التي لم تعتمد التوثيق كأساس في الطرح والتناول، فقد بقيت حبيسة الشعارات والروايات السردية السطحية التي حاولت استهواء القراء بها من منطلقات دينية أو إيديولوجية، لم تصمد أمام البحث العلمي الرصين (ضاهر، 2013، 456).

الخاتمة

يظهر مما تقدم سعة الاعتناء بالدراسات العثمانية في الدولة الأردنية، سواء كمراكز بحوث أو كأفراد، سببه الحاجة إلى كتابة تاريخ البلاد بالاستناد إلى وثائق تلك الحقبة، دون الاعتماد على السرد والروايات غير الموثوقة.

وظهر أيضاً من خلال النماذج التي تقدم عرضها لمجموعة من الباحثين الأردنيين، مقدار الاهتمام الذي أولوه للكتابة فيما يتعلق بالدراسات العثمانية، فقدموا بحوثاً كثيرة ونشروا وثائق عديدة تعود لحقبة الحكم العثماني، واستفادوا منها في إجراء دراسات موسعة عن أقاليم وأنحاء الدولة المختلفة. ولم يكن الهدف من إجراء هذا الدراسات أساساً هو دراسة الدولة العثمانية بشكل مباشر، وإنما دراسة البلاد الأردنية خلال الحقبة العثمانية.

واتسمت الدراسات الأردنية بانطلاقها من خلفية علمية وليس إيديولوجية، يبرز هذا بشكل واضح من جدية البحوث التي أجريت ورصانتها وحياديتها في تناول العهد العثماني بعيداً عن الأهواء أو تلك الصورة السلبية التي قدمتها كتب بعض المذكرات والسير المبكرة، والتي أغفلت الجانب الإيجابي للحكم العثماني وتوفيره الأمن للمنطقة ومحاولة الارتقاء بالحياة العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والمراجع

1. أوغلي، أكمل الدين إحسان، (1999)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون (إرسیکا)، استانبول.
2. البخيت، محمد عدنان، (1989)، ناحية بني جُهْمَة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، بحث منشور ضمن كتاب: "بحوث ودراسات مهداة إلى عبد الكريم غرايبة"، عمان.
3. البخيت، محمد عدنان، والحمود، نوفان رجا، (1989)، دفتر مفصل لواء عجلون رقم (970)، الجامعة الأردنية، عمان.
4. — (1991)، دفتر مفصل لواء عجلون رقم (185)، الجامعة الأردنية، عمان.
5. — (2005)، لواء القدس الشريف، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن.
6. بيات، فاضل مهدي، (2003)، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني «رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية»، دار المدى الإسلامي، بيروت.
7. — (1998)، السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي، بحث منشور ضمن كتاب (دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث) جامعة آل البيت.
8. الحديثي، نزار، (1988)، مشاكل الدراسات العثمانية في الوطن العربي، بحث منشور ضمن (كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني)، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، تونس.
9. الحمود، نوفان، (1996)، عمان وجوارها خلال الفترة 1281-1340هـ/ 1864-1921م، منشورات بنك الأعمال، عمان.
10. خريسات، محمد عبد القادر، (1986)، السلط دراسة عمرانية بشرية 1296-1345هـ/ 1881-1926م، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، ع 4.

11. رافق، عبد الكريم، (2010)، الشام في دراسات محمد عدنان البخيت، ضمن كتاب (محمد عدنان البخيت مؤرخاً وموثقاً وأستاذاً ومؤسساً)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.
12. الرواضية، المهدي، (2010)، جغرافية الأردن التاريخية والبشرية من خلال دفاتر الطابو العثمانية، ضمن كتاب (محمد عدنان البخيت مؤرخاً وموثقاً وأستاذاً ومؤسساً)، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.
13. — (2007)، مدونة النصوص الجغرافية لمدن الأردن وقراه، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، عمان.
14. الريماوي، سهيلة، (1992)، الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان.
15. أوغلو، خليل ساحلي، (1987)، رسالة عين علي أفندي في التيمار، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، المجلد 14، ع 4.
16. — (1990)، نسبة عدد سكّان المدن إلى مجموع عدد السكّان في الولايات العربية في الحكم العثماني، المجلّة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد الأول والثاني.
17. أبو الشعر، هند (1995): إربد وجوارها (ناحية بني عبيد 1850 - 1928م)، عمان: جامعة آل البيت.
18. — (2001): تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، عمان.
19. — (2013): محمد عدنان البخيت وتأسيس المدرسة العربية لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الحديث لبلاد الشام، ضمن كتاب (بحوث ودراسات مهداة إلى محمد عدنان البخيت بمناسبة عيد ميلاده السبعين)، تحرير محمد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، عمان.

20. الشناق، عبد المجيد، (2014)، ذاكرة وطن (عبد الكريم غرايبة مؤرخاً عربياً «1923 - 2014م»)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
21. صابان، سهيل، (2013)، محمد عدنان البخيت والأرشفة العثماني، ضمن كتاب (بحوث ودراسات مهداة إلى محمد عدنان البخيت بمناسبة عيد ميلاده السبعين)، تحرير محمد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، عمان.
22. ضاهر، مسعود، (2013)، مشكلات التأريخ العلمي لبلاد الشام في العهد العثماني، ضمن كتاب (بحوث ودراسات مهداة إلى محمد عدنان البخيت بمناسبة عيد ميلاده السبعين)، تحرير محمد عبد القادر خريسات، الجامعة الأردنية، عمان.
23. العجلوني، محمد علي، (1960)، ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، مكتبة الحرية، عمان.
24. الغصين، فائز، (1956)، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطبعة الترقى، دمشق.
25. قدرى، أحمد، (1956)، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق.